اتفاق سعودي إيراني بوساطة صينية يعيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين

هل ينهي الاتفاق الصراع القائم في المنطقة ؟

ما السيناريوهات المحتملة على الأزمة والحرب باليمن؟

هل تنتهي الحرب؟

«الأمناء» قسم التقارير:

بعد سبع سنوات من قطع العلاقات بينهما، أعلنت الرياض وطهران أنهما ستعيدان فتح السفارات والممثليات الدبلوماسية بغضون شهرين وتنفيذ اتفاقيات التعاون الأمني والاقتصادي الموقعة قبل أ 20 عامًا.

ويعتقد الكثيرون ان الاتفاق السعودي الإيراني برعاية صينية ليس نهاية الحرب الباردة، بل اتفاق على تأجيل الصراع.

والعلاقات الإيرانية السعودية هي العلاقات الخارجية بين إيران والسعودية، وبسبب مختلف الخلافات السياسية والعرقية والمذهبية على مر التاريخ، فقد اتسمت العلاقات بينهما بالاحتقان الشديد. وإنقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 1943، وقطعت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران من جديد في 1987 بعد مصرع أكثر من 400 شخص، معظمهم إيرانيون بسبب الأعمال التخريبية التي قام بها الحجاج الإيرانيين من قطع للطريق واشعال النيران بالمركبات والممتلكات العامة وقتل الحجاج الاخرين بالسلاح الابيض، أثناء أدائهم فريضة 1407هـ الحج، بمنى في صدامات مع الشرطة السعودية عرفت باسم أحداث مكة 1987. لكن تمت استعادة العلاقات عام 1991.، وقطعتها السعودية مجدداً مطلع 2016 بعد الهجوم على البعثات الدبلوماسية السعودية بإيران.

تفاصيل الاتفاق

وصدر بيان ثلاثي مشترك لكل من السعودية وإيران والصين عن الاتفاق استجابة لمبادرة الرئيس الصيني شي جين بينغ.

وقالت وكالة الأنباء السعودية (واس) إن وفداً من المملكة يرأسه وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني مساعد بن محمد العيبان، ووفداً من إيران يرأسه أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، أجريا مباحثات بالصين.

وبحضور صيني رسمي، أعلن الدول الثلاث التوصل إلى اتفاق يتضمن الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهران.

وأعلن الجانبان تقديرهما وشكرهما لجمهورية العراق وسلطنة عمان لاستضافتهما جولات الحوار التي جرت بين الجانبين خلال 2021 و2022.

وأعرب الجانبان عن تقديرهما وشكرهما لقيادة وحكومة الصين على استضافة المباحثات ورعايتها وجهود إنجاحها.

ويتضمن الاتفاق، تأكيدهما احترام سيادة الدول وعدم التدخل بشؤونها الداخلية، كما اتفقا أن يعقد وزيرا الخارجية بالبلدين اجتماعاً لتفعيل ذلك وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما.

واتفق الطرفان على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما، 2001 والاتفاقية العامة للتعاون بمجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، 1998.

وأعربت الدول الثلاث عن حرصها على بذل الجهود كافة لتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي.

وفي وقت سابق، أفادت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية بأن إيران والسعودية اتفقتا بعد محادثات في بكين على استئناف العلاقات الدبلوماسية.

وقالت: «نتيجة للمحادثات، اتفقت إيران والسعودية على استئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارتين في غضون شهرين».

وذكرت أن اجتماعاً قريباً سيُعقد بين وزيري خارجية إيران والسعودية.

موقف الانتقالي

فيما رحب المجلس الانتقالي الجنوبي بالاتفاق المبرم بين السعودية وإيران برعاية الصين.

وقال المتحدث الرسمي للانتقالي علي الكثيري: «وإذ يرحب المجلس بهذا التطور الإيجابي ليأمل أن يسهم ذلك في توطيد الأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم».

ولفت الكثيري: «إن ترحيبنا هذا ينطلق من دعوة سبق مبكراً أن أطلقها الرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي دعا من خلالها الأشقاء في المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الإيرانية إلى الحوار واستئناف العلاقات بينهما، تجسيداً لحرصنا على توطيد العلاقات بين شعوب وبلدان منطقتنا».

بدوره، كشف عمرو البيض الممثل الخاص لرئيس المجلس الانتقالي الجنوبي للشؤون الخارجية أن حلفاء التحالف العربي على علم بالمحادثات بين السعودية ومليشيا الحوثي الإرهابية.

وأوضح أن «الأصدقاء في المملكة عزلوا الجميع، ربما يساعد ذلك بالمفاوضات لكنه يثير شكوكا بين الأصدقاء وأصحاب المصلحة».

وأضاف أنه إذا كان الأمر يتعلق بالهدنة وبقيت في تلك المرحلة، فلا بأس يمكننا الانخراط فيها بشكل بناء، ولكن إذا كان الأمر يتعلق بعمق أكبر من ذلك ولم نكن جزءًا منه، فهذا أمر يثير قلقنا، مشددا على أن هذه المفاوضات لا يمكن أن تكون ملزمة لنا، مشيرا إلى رفض المجلس للإملاءات المتعلقة بالحوكمة والموارد والأمن بالجنوب.

رد الإمارات

وفي أول تعليق إماراتي على الاتفاق قال الأكاديمي الإماراتي عبدالخالق عبدالله: «ستظل ايران أكبر وأخطر تهديد لاستقرار المنطقة وأمن الخليج العربي بهذا الاتفاق أو بدونه».

صراخ حوثي

ويخشى المتمردون الحوثيون من حدوث تقارب بين السعودية وإيران لأنهم ينظرون للسعودية على أنها خصمهم الرئيسي بالصراع، بينما يُنظر إلى إيران على أنها حليفهم.

ويمكن أن تؤدي عودة العلاقة بين السعودية وإيران إلى زيادة الضغط على الحوثي، وايضا ستؤدي الى ضغط ايراني كبير على الحوثي للحفاظ على أمن وسلامة الأراضي السعودية.

هذه المخاوف، بدت واضحة لدى قيادات الحوثيين حيث سُمع صراخهم بمنصات التواصل الاجتماعي، حيث غرد القيادي الحوثي وعضو المكتب السياسي بحركتهم الارهابي محمد البخيتي، معلقا على صورة للاتفاق السعودي الإيراني:: «إلى المرتزقة بجبهات العدو، احمدوا الله انكم لازلتم على قيد الحياة لكي تصححوا موقفكم قبل ان تلقوه وأنتم بصف الباطل، خصوصا بعد أن سقطت آخر أوراق تبرير العدوان والحصار، واعلموا ان باب التوبة مفتوح وأن الله غفور رحيم».

انعكاسات اتفاق بكين على الحرب

بدوره، قال الباحث والمحلل السياسي والعسكري العميد الركن ثابت حسين صالح: "لنفهم خلفية إعلان إعادة العلاقات بين السعودية وإيران، علينا تذكر الخطوات التي سبقته:

١-عدم تحمس دول الخليج وخاصة الإمارات والكويت وعمان لإدانة إيران وفقا لطلب الرئيس بايدن، ورفضها القاطع لمشروع ناتو الشرق الاوسط الذي كانت ستهيمن عليه إسرائيل.

٢-وقوف دول الخليج على الحياد بأزمة أوكرانيا بسبب حساسية الوضع الاقتصادي الإقليمي والدولي.

٣-تخفيف حدة الخطاب الإعلامي بين إيران والسعودية من ناحية وبين الإمارات وايران من ناحية أخرى.

٤-المباحثات الخلفية الثنائية بين الحوثي والمملكة ووقف هجمات الحوثيين على أراضي السعودية والإمارات.

سناريوهات محتملة

وتابع ثابت: «من السناريوهات المحتملة على الأزمة والحرب باليمن أولا سيناريو نجاح وتنفيذ الاتفاق، فبكل تأكيد سينعكس هذا النجاح على خفض التصعيد والتوتر بالمنطقة واولها اليمن، لكن انعكاسه على اليمن قد يبقى محصوراً بوقف الهجمات على السعودية والإمارات، وبهذه الحالة سيكون الحوثيون أمام اختبار حاسم بين الموافقة لطلب إيران أو استمرار هجماتهم إذا لم يتوافقوا مع السعوديين من خلال المشاورات الخلفية بمسقط، وفي حال حدث رفض من الحوثيين، قد تدفع إيران بمعلومات مخابراتية للسعودية للرد على الحوثيين بما يضمن سريان الاتفاق بين الدولتين، هنا تحتاج الأطراف اليمنية إلى التفاوض بشكل موازي لتحقيق تقدم بالملفات الداخلية، لأنه لن يكون هناك إمكانية لإنهاء الحرب فقط بإعلان إيراني/سعودي، على غرار اتفاق جده بين عبدالناصر والملك فيصل بالسبعينات بسبب فارق الظروف والقوى.

واكمل: «إذ أن معظم الأطراف التي تواجه الحوثيين ستؤكد استمرارها بقتال الجماعة حتى لو توقف الدعم السعودي لها مع بروز تباين واضح بين الموقف الجنوبي الجاد وبين الموقف الشمالي المراوغ، يرتبط الأمر كذلك بنجاح مفاوضات النووي الإيراني، الذي تحتاجه إيران لتحقيق نهضة بالاقتصاد. وإذا ما فشل التوصل لاتفاق فإن الأمر سينعكس بالفعل على الوضع باليمن الذي قد تستخدمه إيران لإرسال رسائل لتهديد الخليج والغرب. في حال حدوث توافق حول الاتفاق النووي الإيراني فسيشار فيه إلى ضرورة وجود مشاورات بالإقليم لنزع فتيل التوتر، تشارك فيه السعودية ودول المنطقة، وكذا الغرب فالنفط مصلحة دولية».

وأضاف: «اما الثاني فسيناريو الفشل بتنفيذ الاتفاق وإن كان هذا مستبعد إلا بحالة تدخل دولي أمريكي إسرائيلي مثلا في ظل المعطيات الحالية فإن احتمالية الفشل ضعيف، لكنه وحتى في حال حدوث ذلك فإنه سيحدث بعد توافق مؤقت بالملف اليمني وسينعكس على السلوك الحوثي تجاه السعودية والإمارات، وسنشهد تطوراً بالحرب باتجاه دول الخليج وباتجاه ترسيخ الحوثي لقوتهم محلياً، لكن بالوقت ذاته ستدفع السعودية بثقلها دعماً للقوات المناهضة للحوثيين حتى لو أعلنت وقف حملتها الجوية ضدهم، في مسعى لإعلان الخروج من الحرب رغبة بانعاش الاقتصاد وتحسين صورتها الدولية، وبالنسبة للجنوب يجب أن يكون مفهوما أن قضيته ومطالبه ونضاله من أجل استعادة دولته قد سبقت بمراحل عديدة حرب 2015م وأزمة 2011م وأن لب وجوهر الصراع هو بين الشمال والجنوب منذ حرب 1994م وحتى الآن حول موضوع الوحدة.

ما بعد الاتفاق

فيما قال الصحفي إياد الشعيبي: "الاتفاق السعودي الإيراني أظهر مدى إصرار السعودية على حل أزماتها بنفسها ووفقا لمصلحتها الأولى فقط. سعت السعودية بالسنوات الأخيرة لفتح حوارات مباشرة مع خصومها بالمنطقة، بدءا ببعض الجماعات الشيعية بالعراق، ومرورا بالتفاهمات مع مليشيا الحوثيين باليمن، واستغلت السعودية بعض الدول القريبة من إيران، للعب دور الوساطة، لكنها كانت تدرك أنّ هذه الجهود هي مجرد جسر عبور لتفاهمات أوسع وأكثر مباشرة مع طهران، خصوصا بعد تعاظم تهديدات مليشيا الحوثي عليها ومؤخرا حاولت الالتفاف حتى على جهود عمان، واستقبلت وفود الحوثي بالرياض، وذهبت وفود السعوديين إلى صنعاء، وقدمت عروض مباشرة للجماعة المدعومة من إيران. وأكثر من ذلك، عزلت السعودية الدول النشطة بالملف اليمني، وحاولت إبقاء كل تفاصيل المستجدات في يدها. الهدف هو عدم ترك مجال للاعتراض على توجهاتها الساعية لدرء شر الحوثيين ووكلاء إيران بالمنطقة عنها».

وأضاف: «ومن أجل ذلك، تجاوزت الأطراف اليمنية الفاعلة، وحاولت اشغال المجلس الرئاسي بخلافات داخلية، مع إبقاء العليمي مزكيا لتوجهاتها وفقا لما تمنحه من معلومة وعلى ضوء ما يستجد بمسار محادثاتها الخارجية. ولأن المجلس الانتقالي يمثّل قلقا لأي صفقات غير عادلة تتجاوز الجنوبيين دفعت السعودية ببعض مغرديها للإساءة للانتقالي وإثارة نزاعات محلية بحضرموت وغيرها من المناطق. بل أوعزت لهم بخلق اتهامات للانتقالي بالارتباط بإيران بهدف اشغال المشهد بقضايا الجدال العقيم، وبنفس الوقت زعزعة مواقف الجنوبيين وإضعاف معارضتهم».

حساب الخاسر والرابح

بدوره، قال الناشط صدام محمد الردفاني: «اليمن يخيم اتفاق إيران والسعودية على الأطراف اليمنية ويتم على ضوءه تحديد الربح والخسارة؛ فالحوثيون يهمهم الإتفاق لتهدئة الجبهات الداخلية وفتح الحصار ويسهل الاتفاق إعطاء الحوثي استنشاق نفس واللعب بالمعادلة السياسية المرتقبه وصرف رواتب الموظفين بمناطق الحوثي، أما بخصوص الشرعية اليمنية فليس لديها أي أوراق لرفض اي اتفاق يبعدها عن المشهد أو يذوبها فليس لديها ارض تسيطر عليها وهي بعيده من تأثير الشارع التي تحكمه فالجنوب المحرر أصبح بيد الانتقالي الجنوبي الذي لديه اوراق كثيره يلعبها أهمها وجود قوات عسكرية على الأرض ووجود حاضنة شعبية يستطيع من خلالها غلب الأوراق والدق من على الطاولة، وكذا إعطاءه فرصه لترتيب البيت الداخلي للحفاظ على الانتصارات بعيدا عن الشمال كون الجغرافيا الجنوبية واقعة فعليا تحت سيطرة الانتقالي الجنوبي عدا وادي حضرموت الذي قد يسقط بلحظة، وهذا سيعطي الانتقالي ورقه رابحة».